

سهير عبد الهزيم : تصوير محمد محمود

دائماً يذكرني حال النساء في السودان ياسطورة سيزيف اله العذاب الايدي عند اليونان والذي كتب عليه ان يحمل صخرة طول العمر هكذا اجد المرأة اي الغالبية من النساء وهن يكابدن شتي المتاعب والمصاعب لتأمين لقمة العيش لمن تعولهم اطفالا ولاشيوخاً مرضي وقد تكون هي الأخرى مسنة تحتاج لمن يعولها لكنها وبحكم قسوة الظروف تصبح عائلة لابناء واحفاد وذوي قربي من درجات مختلفة .

ففي اكثر الأوضاع استقراراً نجد النساء يسعين طول اليوم لتدبير الفطور والغداء اما العشاء فقد سقط تماماً من حسابات الكثير من الأسر . وإذا زاد سعر الرغيف فعلها إن تواجه الزيادة هي يعني ان منصرف البيت لا يزيد تبعا لذلك لكن علي المرأة ان تعيد ترتيب الميزانية بحيث تواجه هذه الزيادة وهكذا.

تتضاعف المعاناة:

اما بالنسبة للنازحات فهو امر آخر إذ تتضاعف المعاناة حيث يتعين عليهن ان يخضن تجربة حياتية جديدة ويوطن أنفسهن علي مجابهة صعاب من نوع آخر غير الذي تعودن عليه فوق ذلك يتعين عليهن ان يبحثن عن موارد رزق جديدة لتأمين اسباب الحياة لهن ولاسرهن فجنن من دارفور من الجنوب

من جنوب كردفان من النيل الازرق من كل اقاليم السودان حيث شردهن ويلات الحرب . ولجن الي قلب العاصمة فلفظتهن الي الاطراف ولذن بها لكن بقيت لقمة العيش تدفع بهن في كل اتجاه .

وهذه قصة نضر منهن اخترن مهنة بائعات متجولات وهي تجربة بالنسبة لهن جديدة ومثيرة منطلق السوق هنا مختلف تماماً عما ألفته الزبائن ليسوا اولئك المعارف والجيران والاقارب . وانما بشر لايربطهن ايما علاقة دخلن السوق بقلوب واجفة وعيون زائغة تلاحقها الشرطة بين كل فنية وأخري تعلمن اساليب جديدة في

تسكن ام بدّه الحاره ١٦ اجبرتها ظروف الحرب علي النزوح من موطنها الأصلي عد الفرسان بنيناا حيث كانت تعيش في صنك وشظف من العيش الا انها كانت تجد قوت يومها وتري اطفالها امامها ينعمون مما يتوفر لهم هكذا كانت عائشة تعيش هائنة مطمئنة الي ان داهمتها الحرب وشردهتها ودفعت بها الي المجهول حتى وصلت الي ام بدّه واستقرت بها بعد ان فقدت جزءاً من اسرتها زوجها وابناءها الذكور إذ هجت معها البنات ووجدت طريقها الي السوق حيث اصبحت تعرض الملابس التي تحصل عليها

من سوق ليبيا علي الارض وهنا تبدأ رحلة جديدة تقول عائشة انها قبل تحويل الموقف كانت تستطيع ان تبيع بعضا من بضاعتها وتحصل علي ما يسد حاجتها وبناتها رغم ملاحقات الشرطة لكن الان تحول الموقف واضحت تجلس طول يومها دون ان تحصل علي قرش واحد وكثيراً ما تعود الي اطفالها وهي خاوية الوفاض تقول عائشة هذا والحسرة تاكلها تبدو عليها الحيرة اذ انسد امامها الباب الذي ظنت ان الله قد فتحه لها.

منيرة قدمت من شندي جاءت بأسباب تختلف عن عائشة فهي لم تشردها الحرب وانما شردهتها الحياة جاءت في صحبة زوجها الذي اصيب في عينه بحثاً علي العلاج ولم تنجح العملية التي اجريت له



مما اصابه بالعمي وهنا بدأت مأساة منيرة تقول منيرة ان لها من الابناء ٥ اطفال ثلاث بنات وولدين احدي البنات تعاني من مرض نفسي تحتاج لعلاج متواصل ومكلف للغاية .

تقول منيرة كنت اعيش في موطني شندي مستقرة مع ابنائي وزوجي لكن للأسف اصيب زوجي بالعمي ولم يعد لنا عائل مما اضطرني للخروج والبحث عن مصدر رزق وتواصل منيرة حديثها كنت اعرض بضاعتي بالسوق العربي وبعد تحول موقف البصات انتقلت الي الاستاد لكن هناك ركود في السوق ((ما في بيع)) واذا رجعنا الي السوق « الكنشة » لا نتركتنا تقول منيرة وعيناها مغرورتان بالمدموع اصحاب المحلات يحاولون حمايتنا يأوونا داخل محلاتهم . بالطبع ليس هذا

حلاً لمشكلة واخواتها تواصل منيرة اين تذهب وكيف تصرف علي اولادنا وكيف توفر الدواء لزوجها ولبناتها المريضة لم تستطيع منيرة مواصلة الحديث فاجهشت بالبكاء .

لعبة القط والفار :

مكه ادم ايضاً من دارفور تسكن السلمة تقول مكه ان معاناتنا تزيد كل يوم ونحن في سباق مع الزمن لكي نوفر لقمة العيش . وكان هذا لا يكن كافيأً حتى تصيف لنا الحكومة معاناة أخرى انها كانت في السابق تصل الي السوق العربي بوسيلة واحدة الان تستقل وسيلتين لتصل الاستاد حيث تقوم بعرض بضاعتها التي لاتعود اليها بباي عائد كذلك تتحدث مكه عن الكنشة وتصف الملاحظات بلعبة القط والفار وتقول زينب حتي هذه اللعبة لم تعد تنفع اصبحنا نحارب في جهات كثيرة . وتضيف نحن لانطلب سوى العيش الكريم الذي كان يجب ان توفره لنا الدولة بطرق مريحة .

الرضية ليست حالة الحرب فهي لم تقذف بها العيش انما جاءت بها لقمة العيش مع زوجها لتسكن في الانقاذ وبعدها انتقلت الي اليرموك جنوب الخرطوم . الرضية تعمل علي غسل وكي الملابس تنهض كل يوم وتأتي الي قلب الخرطوم تجت عن عمل في البيوت لديها اربع اطفال ثلاثة منهم في سن المدرسة اكبرهم عمره ١٢

سنة تقول رضية انها الحقت ابناها بالخلوه لانها لم تتمكن من ادخالهم المدارس ان ليست لهم شهادات ميلاد ثم ان المدرسة تطلبها بمبلغ ٥٠ الف للتسجيل و١٥ الف شهرياً لسلاولاد الثلاثة من اين لي بكل هذا المبلغ ؟

الرضية لها بنت عمرها ٤ اشهر تقول لا اريد لها نفس الصصير لذلك فهي توفر من دخلها وتدفع رسوم شهادة الميلاد بالاقساط للقابلة تقول لقد دفعت حتي الان ١٥ الف جنيه وبقي ١٥ الف .

تقول ان زوجها مريض اصيب بالشلل واصبح لا يقوي علي العمل فعليها ان توفر كل هذا وحدها . وبالطبع الرضية ليست حالة خاصة ولا اخواتها السابقات فتلك معاناة متكررة علي نطاق واسع . لنفكر قليلاً علي سنده زينب ومكه وعائشة ومنيرة اذا ما سدت امامهن ابواب الرزق ماذا تحمل الدولة في استراتيجيتها لمثل هؤلاء ماعساها فاعلة لحل مشاكل اولك النسوة وغيرهن .

اما حالة الرضية فقط تعيد حديث اولي الامر في وزارة التربية والتعليم عن التعليم المجاني والازامي . فكم اولك الذين تشرذبوا وفاتهن قطار التعليم بسبب عدم قدرة الابهاء علي الحصول علي شهادة الميلاد او بسبب عدم القدرة علي دفع الرسوم والجبايات الاخرى التي نسبوها الي مجالس الابهاء؟

لا بد من القضاء على ظاهرة العنف ضد النساء صادف اليوم السبت ٢٥ نوفمبر الماضي اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، ورغم إن هذا اليوم يظل يمثل معلماً تقف عنده منظمات المجتمع المدني كل سنة الا وأنه على الصعيد الرسمي وعلى صعيد الممارسة اليومية للمجتمع لا نكاد نلمس له أي أثر.

فلم تخطو الحكومة سوى خطوات قصيرة ومتباعدة في اتجاه تعديل القوانين فهي لم تتعد الغاء حظر سفر النساء دون محرم وحتى بعد إلغاء هذا الأمر لم تسلم النساء من المضايقات عند طلب تاشيرة السفر فيما عدا ذلك ما يزال العنف الرسمي مسلطاً سهاهه على النساء بدءاً بقانون الأحوال الشخصية الذي يكرس التمييز بل يقوم على أساسه، وحتى قانون الأراضي الذي يبدو في ظاهره منصفاً للمرأة بأن أعطاها حق الحصول على قطعة أرض لكن عند التنفيذ نجد إن القانون يبطن انتقاص بهذا الحق فلا تستطيع المرأة استخراج قطعة الأرض الا مع شريك آخر، بل تستخرج شهادة الأرض بنصف المساحة للمرأة وإذا لم يكن هناك شريك (زوج – أخ – أب) لم تتمكن المرأة من الحصول على القطعة كاملة رغم أنه في كل مراحل خطوات التقديم التي تصل لأكثر من عشرة سنوات لا يظهر هذا الشرط الا عند السحب أي عند استلام قطعة الأرض هذا أحد نماذج العنف الذي يمارس على النساء بالقانون وغير ذلك كثير.

أما على صعيد المجتمع فهو يستند على حماية الدولة لمرتكبي جرائم عنف ضد النساء بدءاً باللكؤ في سن تشريع يجرم ختان الاناث، أيضاً التساهل مع مرتكبي جرائم الاغتصاب وأحياناً كثيرة تجرم المرأة بل إن وزير العدل أصدر منشوراً اعتبره هو انصافاً للمجني عليها كني أرى فيه حماية للجاني وذلك بالتشجيع على عدم التبليغ عنه بتجاهل الحصول على اورنيك «٨» الذي يضمن للضحية حق مقاضاة الجاني فبدل تسهيل الحصول عليه والاشتراط على ضرورته، صدر منشور بالغاءه.

كذلك التحرش في الطرق والمركبات العامة بل والتحرش بالاطفال أيضاً كثيراً ما يكون الحسم ضد من تتعرض للتحرش حتى على مستوى الخطاب الرسمي الذي يبثه رجال الدين ودائماً ما يركزون على اللائي يلبسن كذا ويقمن بإثارة الفتنة دون أن يطالبوا الطرف الآخر بالتزام الاخلاق واحترام المرفق العام واحترام الاخرين وصيانة حرمتهن.

ومن أخطر الظواهر التي برزت أخيراً في المجتمع ظاهرة التحرش الجنسي بالفتيات في أماكن العمل أو عند طلب الحصول على وظيفة وذلك نتيجة لغياب دور الدولة في ايجاد فرص عمل للخريجات والخريجين مما ترك هؤلاء الفتيات يترفن أبواب العمل بمجهوداتهن الخاصة مما يوقع بهن في شباك السوء.

كذلك لا تقوم الدولة بالرقابة المطلوبة على القطاع الخاص مثل التفتيش الذي كان يقوم به مكتب العمل في السابق لمتابعة أوضاع العاملين بالقطاع الخاص، لذلك نجد هؤلاء الفتيات يعملن بأجور وأقل ما توصف به إنها مجحفة بل يتعرضن للتحرش الجنسي صفة دائمة، وفي ظل كل هذا العنف المسيطر على صعيد الدولة والمجتمع يصبح الحديث عن العنف ضد النساء على صعيد المنزل كالحرث في البحر ففي وسط كهذا يجد العنف المنزلي ضد المرأة كل السند والحماية بمجرد كلمة «ناشزن» تدعو المرأة الي التردد قبل أن تصل إلى القضاء لتقيم دعوة ضد زوج أهانها بل أحياناً نجد صعوبة في اثبات الاهانة ضد ما ينطوي عليه القانون من ضباطية ومطاطية، ذلك يحاصرهن المجتمع بمصطلحات كالعيب والحرام مما يجعلها تسكت عن أي أذى يصيبها وأحياناً يكون الأذى من الأخ والأب لكن أيضاً بفضل حصار المجتمع لا تستطيع المرأة الا أن تتجرع كأسات الصبر وتتمت.

لكل ذلك لا بد للتنظيمات النسائية والنساء في كل مكان أن ينتبهن إلى هذا وأن يعملن من القضاء على كل القوانين واللوائح والموروثات التي تكرس ممارسة العنف ضدهن وأن يطالبن بتفعيل المواثيق والقوانين التي توفر لهن الحماية وتكفل لهن الحقوق مثل الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي واتفاقية سيداو.

العنف ضد المرأة داخل الاسرة

قراءة في قانون الاحوال الشخصية

فاطمة سعيد

لم يعد مفهوم العنف يقتصر علي ذلك العنف المادي (الضرب / الاهانة السخ) والذي يترك آثاراً واضحة علي البدن . وانما اصبح مفهوماً واسعاً يتضمن كل ما يشكل انتقاصاً من حقوق المرأة السياسية والاجتماعية او الاقتصادية او القانونية . ويتسبب في قهرها نفسياً . ويؤدي لاحتساسها بالدونية والعجز وتواجه المرأة السودانية اشكالا عديدة من العنف داخل المحيط الاسري نتيجة السيطرة اليدية الذكورية . وجاء قانون الاحوال الشخصية الذي صدر عام ١٩٩١ ليعدم من هذه السيطرة مستغلاً المفاهيم الاجتماعية التي تتعامل مع المرأة كتابع لامتلك حق التصرف حتي فيما يخصها شخصياً مثل الزواج والطلاق الخ .. فنجد ان المادة (٢٤) من القانون تشير الي زواج البالغه بغير رضا الوالي فالمادة تقول (يجوز للولي الاقرب طلب فسخ العقد اذا تزوجت البالغة العاقلة بغير رضائه فان ظهر بها حمل اولدت فيسقط حقه) تنص المادة علي احقية الولي من فسخ عقد الزواج للبالغ والولي هنا يشترط ان يكون ذكراً عاقلاً بالغاً مما فتح المجال واسعاً امام الذكور داخل الاسرة في السيطرة علي النساء والتحكم في مصائرنهن وخص شؤونهن في اختيار من يشاء من الزواج . ويشكل ذلك عنقاً معنوياً للمرأة ويعدم حقها في الاختيار للزواج .

كما ان القانون يحد من حرية المرأة في اختيار زوجها خاصة اذا كان اجنبيا حتي لو كان مسلماً إذ يجب ان يتم اتباع الخطط التالية :

١/ يكتب الزوج عريضة لمحكمة الموضوع.

٢/ يكتب خطاباً للجنة الشعبية والمجالس المحلية .

٣/ الاذن من السفارة التي ينتمي اليها الزوج .

٤/ مخاطبة المحكمة العليا .

كما تحدد المادة (٧٥) حالات الحرمان من النفقة ومنها يجوز للزوج منع الزوجه من العمل وتعتبر ناشزاً في حالة اصرارها علي مواصلة العمل وبالتالي يسقط عنها حق النفقة باعتبارها غير مطيعة للزوج . ونجد ان القانون هنا يكرس للعنف النفسي ضد المرأة بتأاحة الفرصة للزوج بحرمانها من العمل ليصبح ذلك مدخلاً للتعبئة الاقتصادية والهيمية من قبل الزوج .

فكل هذه الممارسات التي قننها قانون الاحوال الشخصية لسنة ١٩٩١ تقع في نطاق ممارسة العنف ضد المرأة اذا تجاوز تعريف العنف ذلك التعريف التقليدي الذي ينحصر في الاذي البدني .

لقد ادركت حكومة السودان فن اللعب الدولي وحذفته عاماً بعد عام فصارت تتخذ اجراءات وقرارات تجعل منها سواتراً في وجه محاكمة المجتمع الدولي لها لكنها في باطن الأمر تقوم بافعال لامتت باي صلة لتلك الاجراءات بل تكون مجافية لها تماماً تتخذ تلك الاجراءات لترضية المجتمع الدولي فقط وليس اقتناعاً بالفعل في حد ذاته مثال ذلك مجانية الزامية التعليم ولانها وقعت من المواثيق والمعاهدات ما يفرض عليها ان تلتزم بهذا المبدأ وأولها اتفاقية حقوق الطفل نجدها سارعت باعلان الزامية ومجانية التعليم في مرحلة الأساس اما الواقع فقد شهد مزيداً من الخخصصة في مجال التعليم بل سهل تعنتاً وتعسفاً

في فرض الرسوم المدرسية .

وكذلك كان شأن «حدوته » السياسية القومية لتعليم المرأة التي كما نعرف جند لها نفر من المختصين وكما جاء في تقديمها هي ثمرة جهد استمر ٢ سنوات وعلي قول احد هؤلاء المختصين انها اتبعت نهجاً « جندرياً» اي تبنت مفهوم النوع في معالجتها لكل القضايا وهي كما ذكر المصدر جاءت منسجمة مع مبادئ بكين (٥) والتي دعت الي تبني للدول علي الاقل ٤ من جملة المبادئ الثمانية التي نادت بها بكين (٤) وقد وقعت عليها حكومة السودان بان اخذت ٦ محاور وهي :

١/ محور الصحة والبيئة ٢/ محور التعليم ٣/ محاور التمكين الاقتصادي ٤/ محاور حقوق الانسان والقانون ٥ محاور المشاركة السياسية واتخاذ القرار ٦/ محور السلام وفض النزاعات وهي كمحاور تعتبر جوهر

القضايا التي تهم المرأة لكن بمجرد قراءتها والوقوف عندها ومقارنتها بما يتم علي ارض الواقع ندرك انها احدي فصول لعبة « الطبطبة » علي كتف المجتمع الدولي لكن اذا ماعدنا الي التقديم في صدر التقرير اكتشفنا الحقيقة فقد تابعت قراءة الديباجة والمقدمة لا أجد ما يجعلني اطمئن الي ان هذا الوعود سيتم تنفيذها فلم اجد الا ماجاء في المقدمة علي النحو التالي .

بعد اجازة السياسة سوف تصبح وثيقة قومية تعمل بها نساء السودان من اجل تمكينهن وهل تحتاج نساء السودان لمن يضع لهن وثائق انابه عنهن ويقذف بها لهن ليعملن بها ؟ هل تكفي لك ان نقول شكر الله الصانع ونمضي الي حالنا ؟

حملت حيرتي هذه وذهبت الي وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون

المرأة والطفل التي قامت بوضع هذه الاستراتيجية التي اجد اجابه لها اعتراني من حيرة ومدار بذهني من تساؤل فلم اجد سوي نفس الاجابه عندما سألته كيف يتم تحويل هذه الوثيقة الي ارض الواقع وكيف يتم تنفيذها وكم من الميزانية رصد لها .

وكانت الاجابة: انتم المعنيون بالتنفيذ حاولت التغلب علي ما اعتراني من بلادة في تلك اللحظة واريدت بسؤال آخر من: فكانت الاجابة انتم النساء ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب فلم اجد من عبارة تسعفني سوى « شكر الله الصانع » ولملمت اطرافي وعدت ادراجي .

الوثيقة نفسها اعترفت بالواقع غير المشرف الذي تعيشه المرأة وذلك من خلال الاحصاءات التي اوردها في صدر صفحاتها لمعدل وفيات الامهات ٥٠٩ من كل ١٠٠٠٠٠ الف

ماذا بعد السياسة القومية لتمكين المرأة؟

من خارج الحدود

أول قمة عالمية لنساء قياديات في نيويورك

جسيمة ترتكب حالياً» وأن الرجال «يميلون إلى اعتماد مقارنات مختلفة».

وقالت رئيسة المنتدى العائدة من زيارة إلى تشاد «أن النساء يسعين دائماً إلى بذل أقصى ما يمكنهن لأنهن يعدن النظر في أنفسهن أكثر من الرجال. وهن أكثر انفتاحا على الحوار وينظرن نظرة عملية أكثر إلى الفقر الذي يطال النساء أكثر مما يطال الرجال».

وسعى المؤتمر على مدى يومين «لإطلاق عملية تسمح للنساء القياديات بتوظيف جهودهن والقيام بنشاطات جماعية على صعيد الأمن العالمي».

وقالت روبنسون «نريد من النساء التزاما أكبر في المسائل الأكثر خطورة ومواقف واضحة».

ويتضمن جدول الأعمال أيضا اطلاع وسائل الإعلام على هذا التحرك النسائي الجماعي.

وختمت روبنسون «نعلم أن التمييز ضد النساء ما زال قائما، وما زال ينظر إلى اسلوبنا في اختيار ملابسنا، لكن الأمور تحرز تقدما».

قصيدة إسراء الأطفال

على عبد القيوم

يا ايها النشئ الذي

خبأه اللسان عن تطفل العيون

يا ايها الذي

يكون لحظة.... ولا يكون

ماذا اقول والسماء مزنها ونشئ !

والنصل صال فاضحا مجاهل

الحشا ؟

تري انشيل طفلي المجروح نحو

السوق

كي يلطخوا جبهته البيضاء

باخطنية

ام اقدى سفاحه بدمعة برئية ؟

ام انتحي به مفازة الغروب

ثم لا اعود

النشوك والهشيم حُتنا

والبرق والسجيل فوقنا

والزمهيرر والعيون حولنا

فمن لنا ؟

من يا معذبي لنا

غير التوقع الذي